مشاريع البنى التحتيّة الإستيطانيّة الإستعماريّة لتهويد القدس

إعداد: منظمة التحرير الفلسطينية- دائرة شؤون المفاوضات

مقدمة

تَستمد مكانة القدس شرعيتها وقدسيتها التاريخيّة والإنسانيّة والقانونيّة من ثلاث مرتكزات رئيسيّة. يتمثل أولها في وجود أبناء الشعب العربيّ الفلسطينيّ المقدسيّ على أرضها منذ فجر التاريخ، والذين صنعوا من القدس المركز الحضاريّ والإنسانيّ والإقتصاديّ لفلسطين، يقصدها شعوب العالم من مسلمين ومسيحيّين ويهود في جميع أنحاء الكون باعتبارها مهد الديانات السماويّة الثلاث. وثانيًا، من قوة القانون الدوليّ وقرارات الأمم المتحدة وحقّ الشعب الفلسطينيّ غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإنجاز استقلاله وممارسة سيادته على أرضه، وكذلك من الشرعيّة والإجماع الدوليّ الذي أكّد ولا زال يؤكّد على موقفه الثابت -منذ احتلال القدس وضمها من قِبل قوات الإحتلال الإسرائيليّة قَبل ثلاث وخمسين عامًا، وحتى الآن- في رفض الإحتلال الإسرائيليّ والجزم بأنّ القدس الشرقيّة هي عاصمة الدولة الفلسطينيّة المستقلة على خطوط الرابع من حزيران 1967. وثالثًا من الإجماع العربيّ والإسلاميّ الذي يؤكّد أيضًا على مركزيّة قضية فلسطين والطابع الدينيّ والروحيّ لمدينة القدس بالنسبة للأمة الإسلاميّة، ورفضها المطلق لتغيير الوضع التاريخيّ

والقانــونيّ القائم وانتهاكات الإحتلال غير القانونيّة ولأيّة محاولات من شــأنها الإضرار بحقّ الفلسطينين في السيادة الكاملة على المدينة كونها عاصمة دولة فلسطين.

منذ احتلالها القدس عام 1967، عكفت سلطات الإحتلال على انتهاج سياسات تخطيطيّة أحاديّة ممنهجة لمحوِ الإرث الثقافيّ والحضاريّ العربيّ والدينيّ المســيحيّ والإسلاميّ في القــدس، وتكريس روايتها المزورة، باتخاذها المزيد مــن الإجراءات غير القانونيّة لتهويد المدينة بشــكل كامل وفرض مشروع «القدس الكبرى» وتضليل العالم بترويجها للقدس باعتبارهــا «العاصمة الموحدة لليهــود». وتتمادى، القوة القائمــة بالإحتلال، على مدار خمسة عقود، بتنفيذ مشروعها التهويديّ الاستيطانيّ الرامي إلى تفريغ الأرض من سكانها الفلسطينين الأصليين وإحلال اليهود محلهم، وفصل المدينة عن محيطها الفلسطينيّ وعن باقي الضفة الغربيّة، ومواصلة عمليات التطهير العرقيّ على مســتويين متوازيين يتمثلان في السياســة التوســعيّة من محاولات تهويد وضمّ القدس وتكثيف الإســتيطان، وهدم منازل الفلســطينيّن، والتهجير القسريّ، ومصادرة الأرض وســحب الهويات، وسرقة الموارد الطبيعيّة، وفرض الحصار، والإجتياحات والقتل، وإغلاق المؤسسات الفلسطينيّة والإعتقالات الممنهجة لرموز وشخصيات فلســطينيّة وغيرها من الإنتهاكات الأحاديّة المنافية للقانون الدوليّ، بالتزامن مع إرهاب المستوطنين المنظم وفق نهج إجراميّ يقوم على أساس طرد أبناء شعبنا من أرضه بكل الوسائل، وتهديد وجوده من خلال ممارسة العنف والإرهاب. وقد شــكّلت هذه الإجراءات منذ بداية الإحتلال غطــاءً قانونيًا وتشريعيًا لتهويد المدينة والسعي نحو تحويل القدس الشرقيّة إلى جزء من عاصمة إسرائيل الموحدة، يصاحبهــا في ذلك تشريع قوانين عنصريّة أثَّرت بشــكل عميق ومباشر على مكانة المدينة المقدسة وحياة السكان الفلسطينين ونسيجهم الإجتماعيّ.

أيضًا، و بخرق وتجاوز خطِرين وغير مســبوقَين لقواعــد القانون الدوليّ وقرارات الأمم المتحدة، قام الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب بتاريخ 6 كانون أول/ ديسمبر 2017 بإعلان القدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل السفارة الأمريكيّة من تل أبيب إلى القدس، وتملّص من استحقاقات والتزامات الشرعيّة الدوليّة ومواقف الإدارات الأمريكيّة السابقة حول حلّ الدولتين عــلى حدود 1967، ورفض إدانة الإســتيطان. إنّ اعــتراف إدارة ترامب الأحاديّ، وقراره بتشجيع سياســة «الأبارتهايد»، وتهديداته وابتزازه الرخيص للشعب

الفلسطينيّ وقيادته وقطع المســاعدات عنه، وعن منظماته الدوليّة بما فيها «الأونروا»، لن يغير من مكانة القدس القانونيّة التي كفلتها وأقرتها الشرعيّة الدوليّة، ولن تُخضع شــعبنا الذي لا يساوم على حقوقه. إلّا أنّ تبعات هذا القرار استدعت تنبّه المجتمع الدوليّ لضرورة مواجهة الخطر الشــديد المحدِق ليس بالقضية الفلسطينيّة فحســب وإنّما بالنظام الدوليّ برمته، و الذي بُنيَ وتأسّس على قواعده ومبادئ لحماية حقوق الإنسان من جبروت القوة.

في أعقاب اتفاقية أوسلو (1993) وعملية السلام اللاحقة، وحتى وصول الرئيس ترامب إلى الســلطة، تلقّى التخطيط المكانيّ والمشروع الإستيطانيّ في القدس المحتلة حافزًا أكبر، وأصبح أكثر إلحاحًا مــن اليمين الإسرائيليّ، بالإضافة إلى حمــالات الترهيب من القوى اليمينيّة الإســتيطانيّة الرافضة لمبدء تقســيم القدس كجزء من اتفاقيــة الوضع النهائيّ، فأطلقت الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة وبلدية الإحتلال في القدس عملها اســتنادًا إلى الفرضيّة بأنّ المجتمع الدوليّ سيفرض في النهاية ترتيبًا دبلوماسيًا ينصّ على تقسيم المدينة. ونتيجة لذلــك، قامت الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة وبلدية الإحتلال ببذل كلّ الجهود لخلق «حقائق على الأرض» تمنع تقسيم القدس في المستقبل وتغيير المعالم التاريخيّة العربيّة والفلسطينيّة في المدينة المقدســة. وكان بناء جدار الضمّ والتوسع، الذي توصلت محكمة العــدل الدوليّة في رأيها الإستشــاريّ لعام 2004 بعدم قانونيتــه، والذي بدأت إسرائيل بإقامتــه في العام 2002، من الخطوات الأولى والأكثر دمارًا على مدينة القدس كونه قضم وما زال يقضم مناطق داخــل القدس وحولِها وعزَلها عن الضفــة الغربيّة. وهكذا، فإنّ استراتيجيّة المســتوطنين واليمين الإسرائيليّ كانت واضحة، وهي خلق وضع يصبح فيه التوصل إلى اتفاقيات سلام لتقسيم المدينة أمرًا مستحيلاً.

وفي حين أنّ التخطيط المكانيّ في المناطق الحضريّة هي ميزةٌ مســتخدمة عالميًا في مشــاريع التطوير الحضريّ لتسهيل حياة المواطنين في المراكز السكانية، إلّا أنّ تخصيص استخدامها من قِبل ســلطات الإحتلال الإسرائيليّة في الأرض الفلسطينيّة المحتلة يخالف هذا النهج العمرانيّ العالميّ، ويخدم أهداف التوســع الإستعماريّ الإســتيطانيّ، ويبدو ذلك جليًا في التخطيط المــكانيّ في القدس المحتلة، حيث يعمل التخطيــط المكانيّ الإسرائيليّ على ربط المســتوطنات الإسرائيليّة ببعضها البعض وبالتزامن مع عزل الأحياء العربيّة عن بعضها. كما و يهــدف التخطيط المكانيّ في القدس المحتلة إلى تعزيز المســتوطنات الإسرائيليّة غير

الشرعيّة وتدعيم السيطرة الإسرائيليّة على الأجزاء العربيّة من المدينة المحتلة وربطها بالقدس الغربيّة.

الخطة الهيكليّة لتهويد القدس

• في عام 1967، عملت سلطات الإحتلال على توسيع حدود البلدية للقدس العربيّة، والتي كانت مساحتها الأصليّة 6,5 كم²، لتصبح 72 كم²، بتصرف أحاديّ الجانب وبدون شرعيّة قانونيّة من أجل التوغل في أراضي الضفة الغربيّة.

• استولت إسرائيل على 35 % من مساحة القدس الشرقيّة التي احتُلت عام 1967، وخصصتها لإقامة المستوطنات اليهوديّة وتوسيعها، وأعلنت عن 30 % منها بمثابة منطقة تنظيميّة لا يُسمح البناء فيها، و 22 % منها «مناطق خضراء»، لا يُسمح البناء فيها أيضًا، مقابل منح 13 % فقط من مجمل مساحة الأرض لاستخدام المواطنين الفلسطينين.. ما أدّى بشكل مباشر إلى زيادة أعداد المستوطنين اليهود، بعدما كان وجودهم شبه معدوم قَبل عام 1967، إلى ما يزيد على 223 ألف مستوطن في يومنا هذا.

السياسة الإسرائيلية العنصرية لإستخدامات الأرض في القدس العربية المحتلة

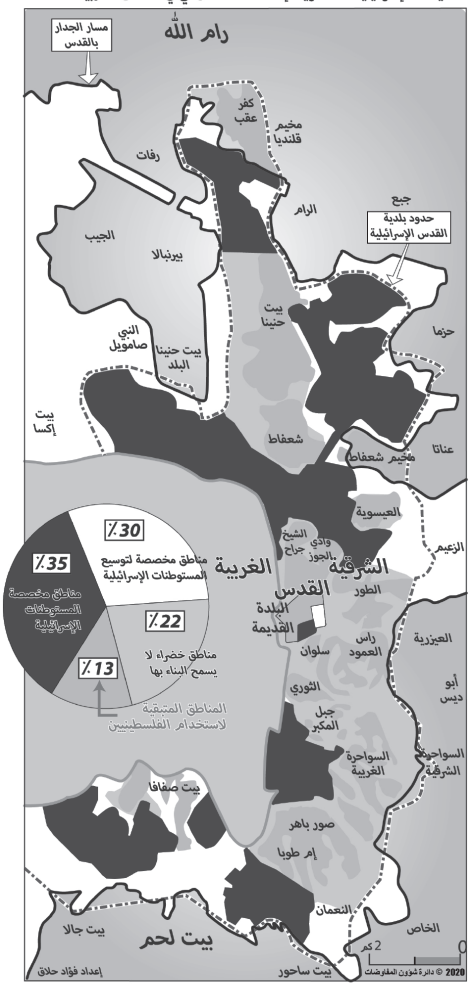

• يُحدِّد مخطط بلدية القدس المعروف بـ «**القدس 2020**» السياسات التي تتبعها إسرائيل في السيطرة على الأراضي الفلسطينيّة وتخصيصها لتلبية احتياجات المستوطنين اليهود فيها.

• تسعى هذه الخطة إلى تأمين أغلبيّة ساحقة للمستوطنين اليهود في المدينة من خلال خلق إطار يتيح لسلطات الإحتلال الإسرائيليّة المضي في تنمية مدينة القدس

باعتبارها عاصمة للدولة «اليهودية» ومقرًا لحكومتها. كما و تأمل إسرائيل في تحقيق هدفها طويل الأمد الذي يعكس الرؤية المستقبليّة للمدينة على نحو ما يراه «آباء» المدينة.[1]

• وفي عام 2002 بدأ العمل بجدار الضمّ والتوسع في محيط القدس المحتلة وعزل قراها وبلداتها عن مركزها، ملتهمًا آلاف الدونمات من أراضيها، وعزَل الجدار قرابة 150 ألف فلسطينيّ خارج المدينة[2]، وباكتمال المخطط ستتقلص نسبة السكان الفلسطينين في المدينة من 35 % إلى 22 %، وهي نسبة كانت اللّجنة الوزارية الإسرائيليّة لشؤون القدس قد قرّرت عام 1973 ضرورة الوصول إلى مستواها.[3]

• منذ عام 1967، قامت اسرائيل بسنّ العديد من القوانين غير الشرعيّة للإستيلاء على آلاف الدونمات الخاصة بالمواطنين الفلسطينين ومصادرتها لصالح الإستيطان تحت ذريعة «أراضي دولة»، أو «أراضي عسكرية مغلقة» أو «مناطق تدريب عسكريّ» أو «أملاك غائبين».

• ارتفع عدد المستوطنين في فلسطين إلى أكثر من 670 ألف مستوطن، وفي القدس وحدها وصل إلى أكثر من 223 ألف مستوطن. علمًا بأنّ عدد المستوطنين قد ازداد بنسبة ثلاثة أضعاف منذ توقيع اتفاقات أوسلو حتى يومنا الحالي.[4]

مشاريع البنى التحتيّة الإستيطانيّة الإستعماريّة في القدس المحتلة:

لم تفتأ سلطات الإحتلال الإسرائيليّة من تنفيذ مشاريع البنى التحتيّة الإستيطانيّة الضخمة اللازمة للمستوطنات، ولا سيّما ضمن القدس المحتلة وفي المناطق المحيطة بها. إنّ عملية تغيير معالم القدس الشرقيّة ترتكز على مبدأ التأثير التراكميّ، وكلّ مشروع على حِده يبدو كأيّ مشروع من أجل تطوير البنية التحتيّة لكنّ الأخذ هذه المشاريع مجموعة ككلّ وبنظره شموليّة يخلق بعدًا مختلفًا، فكلّ مشروع يساهم في التخطيط التراكميّ وفي تغيير معالم

(1) المخطط التوجيهيّ للقدس، بلدية القدس (2004)، ص. 202.

(2) كيف-سيطرت-إسرائيل-على-القدس:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/21

(3) لجنة غافني (Gafni committee)، «هآرتس»، 9 أيلول/سبتمبر 2002، جيدعون ليفي (Gidon Livi).

(4) https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/jerusalem

القدس المحتلة، وهذه المشاريع تخلق وجودًا إستيطانيًا إسرائيليًا في القدس المحتلة من دون وجود فعليّ للإحتلال الإسرائيليّ ومؤسساته. إنّ إسرائيل كطرف محتل لا تتمتع بحقوق السيادة أو الملكيّة على الأرض الفلسطينيّة المحتلة، بما فيها القدس الشرقيّة. لذلك، لا يمكن لإسرائيل إجراء وتنفيذ مشاريع البنى التحتيّة في القدس المحتلة إلّا لفائدة السكان الفلسطينين الواقعين تحت الإحتلال أو لغرض الضرورة العسكريّة. وبما أنّ هذه المشاريع لا تراعي حاجات الفلسطينين المدنيين ولا تخدم أيّ هدف عسكريّ حقيقيّ، فهي تمثّل تغيرًا غير قانونيّ في القدس المحتلة. تتلخص أبرز السياسات التخطيطيّة الإحاديّة الإستعماريّة في القدس المحتلة لمشاريع البنى التحتيّة بما يلي:

1. مشروع القطار الهوائيّ (التلفريك)

صادقت «لجنة البنية التحتيّة» التابعة لوزارة ماليّة الإحتلال على تنفيذ مخطط سياحيّ إستيطانيّ في بلدة سلوان، ورصدت له ميزانيّة أوليّة بقيمة 200 مليون شيكل (56 مليون دولار أمريكي) وسينتهي العمل فيه حسب التقديرات عام 2020، لإنشاء قطار هوائيّ (تلفريك) سيربط القدس الغربيّة بالبلدة القديمة جنوب المسجد الأقصى المبارك ومجمّع «كيدم»[1] الإستيطانّي في بلدة سلوان قرب ساحة البراق وجبل الزيتون وكنيسة الجثمانيّة. هذا القطار الهوائيّ مخصص لاستخدام المستوطنين والسياح الأجانب، ومن المتوقع بدء التشغيل عام 2021.[2]

ووفقًا للمخطط، ستشمل المرحلة الأولى من المشروع بناء ثلاث محطات: أولها ستقام بالقرب من مجمّع محطة القطار القديم في حي الثوريّ، وتقع المحطة الثانية بالقرب من موقف للسيارات قرب جبل الخليل. وستبنى المحطة الثالثة على سطح مجمّع «كيدم» قرب ساحة البُراق جنوب المسجد الأقصى المبارك. ومن أجل بناء المشروع، سيكون من الضروري بناء 15 عامودًا كبيرًا من الإسمنت المسلّح بارتفاع 26 مترًا على أراضٍ

(1) مركز تجاريّ جديد في حي سلوان على بُعد 100م جنوب المسجد الأقصى، يحوي موقفًا للسيارات يتسع لـ400 سيارة تحت الأرض. وسيتمّ ربط المجمّع بحائط البراق من خلال أنفاق تمرّ تحت أسوار البلدة القديمة بالقرب من باب المغاربة. ولإقامة هذا المشروع، دمرت سلطات الإحتلال وجمعية «إلعاد الاستيطانيّة» عشرات الموجودات الأثريّة الإسلاميّة والعربيّة العريقة والتي تعود إلى الفترة الكنعانيّة

(2) تلفريك استيطانّي بالقدس: https://www.pal24.net/news/131133.html

فلســطينيّة خاصة، وأراضٍ وقفيّة إسلاميّة ومسيحيّة، ومن ضمنها المقابر المتاخمة لاسوار البلدة القديمة بالقدس. ولعل أبرز تلك المعطيات ما يُشــير إلى أنّ القطار الهوائيّ يمكنه، في ساعات الذروة، نقل حوالي 3000 إسرائيليّ إلى القدس المحتلة كلّ ساعة لزيادة تواجد المحتل في المدينة المقدسة.[1]

يمرّ القطار الهوائيّ (التلفريك) فوق **الحدائق التوراتية أو المستوطنات «الخضراء» المسماة بـ «الحدائق الوطنيّة»** حول البلدة القديمة، وهي أداة احتلاليّة وجزءٌ من التخطيط المكانيّ في المدينة للسـيطرة على الأرض والحقّ الفلســطينيّ في ممتلكاتهم التاريخيّة وأراضيهم الوقفيّة في القدس المحتلة، وتحويل مســاحات واسعة من الأرض إلى مناطق «خضراء» ومناطق ســياحيّة ذات طابع إستيطانيّ إســتعماريّ إسرائيليّ، وتحويل المجال المفتوح إلى منتزهات وحفريات أثريّة وأنفاق. كما و تهدف الحدائق التوراتيّة إلى منع تعزيز الوجود الفلســطينيّ حول البلدة القديمة وتحقيق أغلبية ســكانيّة يهوديّة في المدينة مقابل تقليل التواجد الســكانيّ الفلســطينيّ إلى الحدّ الأدنى، وتســهم في زيادة الضائقة الســكانيّة والعمرانيّة التي يعانيها المقدسيّون لأنّه يُحظر على الفلسطينين البناء في هذه الحدائق.[2]

أهم الحدائق التوراتيّة في القدس المحتلة هي حديقة «أسوار البلدة القديمة» ومساحتها 1100 دونم، والتي أُعلن عنها منذ عام 1974 حول البلدة القديمة وعلى قسم كبير من حيّ سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك؛ وحديقة «وادي تسوريم» ومساحتها 170 دونمًا والتي أُعلن عنها عام 2000 عند سفوح جبل المشارف بجوار حي الصوانة، وفي عام 2013 صدّقت لجنة التخطيط اللوائيّة على إنشــاء حديقة جديدة «مُورَدوت هار هتســوفيم» عند منحدرات جبل المشارف شــماليّ المدينة المحتلة ما بين حي العيسويّة وحي الطور ومســاحتها 730 دونمًا. إلى جانب ذلــك، تخطّط بلدية الإحتلال لإقامة حدائق أخرى في جبل الزيتون (467 دونم) وشــمعون الصديق (110 دونم) في حي الشــيخ جراح وفي وادي الجوز بالقرب من متحف روكفلر (40 دونم).[3] كما و تمثّل

(1) المصادقة على مخطط القطار الهوائيّ في القدس المحتلة/https://www.arab48.com

(2) https://www.btselem.org/arabic/jerusalem/national_parks

(3) حدائق-الإحتلال-طمس-للتاريخ-وتزوير للمكان- في القدس
https://www.aljazeera.net/news/alquds/2016/5/16/

«حديقة الملك» (50 دونم) على أراضي حي البستان في بلدة سلوان المحاذية للمسجد الأقصى المبارك، أحد أكثر المخططات الاستيطانيّة إثارة للجدل داخل القدس المحتلة، و في نيسان 2019 صادقت لجنة التنظيم والبناء على مخطط بلدية الإحتلال، و الذي يقضي بالإستيلاء على هذه الأراضي وهدم 22 من أصل 88 منزلًا للمواطنين الفلسطينين في هذا الحي، وذلك ضمن المرحلة الأولى من تنفيذه، وهو ما سيتسبب في نزوح قسريّ لحوالي خمس مائة مقدسيّ فلسطينيّ عن أماكن إقامتهم، وهي مجموع المباني الصادر بحقها إخطارات هدم لتوسيع الحديقة التوراتية «حديقة الملك». كما وسيستثنى من الهدم البؤر الإستيطانيّة ومنازل المستوطنين المتواجدة في المنطقة نفسها، و التي استولت عليها جمعية «إلعاد»[1] الإستيطانيّة، والمبادِرة لمشاريع استيطانيّة بذريعة تطوير السياحة في المنطقة.[2]

تمنح الشركات الأجنبيّة، ومن خلال مساهمتها في تطوير مشروع التلفريك، الشرعيّةَ لضمّ إسرائيل غير القانونيّ للقدس المحتلة، وتُقدّم العون والمساعدة لمشروع إسرائيل الإستعماريّ الإستيطانيّ. ولكون مشروع التلفريك مخالفًا للقانون الإنسانيّ الدولي. ففي عام 2015 قررت الشركة الفرنسيّة «سافيج» الإنسحاب من المشروع تحت ضغط الحكومة الفرنسيّة بسبب عدم شرعيّة المشروع، ولهذا السبب لم تعلن حكومة الإحتلال حاليًا عن الشركة الأجنبيّة المنفِّذة للمشروع.[3]

بالإضافة إلى كونه انتهاكًا واضحًا للقانون الإنسانيّ الدوليّ ومخالفًا لقرارات اليونيسكو

(1) تأسست الجمعية في أيلول من العام 1986، وحيث تتضمن أوراقُ اعتمادها في مُسجِّل الجمعيات الأهداف التّالية: «تعزيز العلاقة اليهوديّة بالقدس عبر الأجيال، من خلال الجولات، والإرشاد، والإسكان، وإصدار مواد ترويجيّة». وكلمة «إلعاد» العبريّة هي اختصار لجملة «إيل عير دافيد»، وتعني بالعربية: «نحو مدينة داود». وتماشيًا مع هذه الأهداف، تدير الجمعية اليوم موقعًا أثريًا مهمًا جنوبيّ المسجد الأقصى، في حي وادي حلوة – سلوان، وهو المكان الأبرز الذي انطلقت منه نشاطات الجمعية وحفرياتها الأثريّة، ومن خلاله يتمّ ترويج دعايتها وأجندتها التهويديّة.

(2) بحجة المناطق الطبيعيّة: تشريد المئات وهدم عشرات المنازل في سلوان
https://www.arab48.com/2019/04/14

(3) https://www.jpost.com/arab-israeli-conflict/french-company-quits-jerusalem-cable-car-project-395127

الخاصــة بحماية التراث العالميّ، فإنّ التلفريك سيســاعد في تعزيــز ضمّ إسرائيل غير الشرعيّ للقدس المحتلــة، و زيادة التنقل ما بين المســتوطنات الإسرائيليّة في القدس المحتلة والقدس الغربيّة، كوســيلة لتشــجيع نقل ســكان إسرائيل إلى دولة فلسطين المحتلة. كما وســيؤدّي المشروع إلى مصادرة الممتلكات الفلسطينيّة الخاصة بشكل غير قانونيّ بما في ذلك أراضي الأوقاف الإسلاميّة والمسيحيّة، وتدمير مواقع التراث العالميّ المحميّة والتابعة لليونسكو.

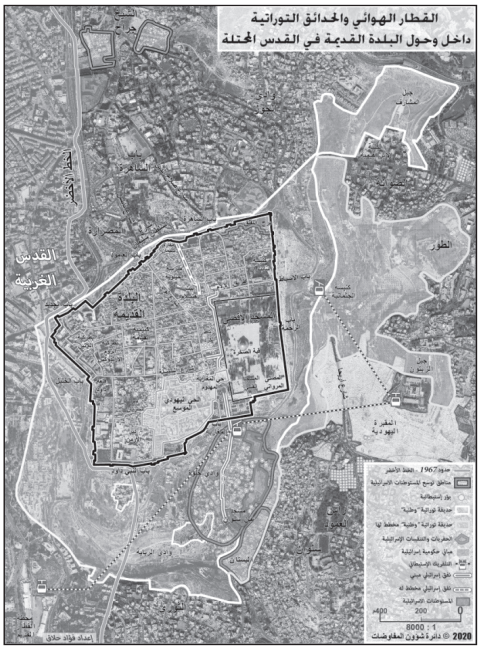

2. أنفاق المسجد الأقصى المبارك

أحدث أشــكال الإســتيطان الإسرائيليّ والتخطيط المكانيّ داخل وحول البلدة القديمة، وهــو يتألف من عدة أنفاق قيد البناء أو في مرحلــة التخطيط. لا تزل أعمال الحفر جاريّة في عدة أنفاق بمحاذاة المسجد الأقصى المبارك في البلدة القديمة، وكذلك في حي سلوان، أبرزها ما يلي:[1]

- اســتكمال حفر نفق بطول 200 مترٍ وقاعات تاريخيّة أسفل كنيس «أوهيل يتسحاق»

(1) الإحتلال يحفر أساسات الجدار الغربيّ للأقصى الملاصق لمتحف القصور الأمويّة
https://ar.ammannet.net

الذي أنشـــئ مؤخرًا في وقف حمام العين الواقعة نهاية طريق بـــاب الواد ضمن الحي الإســـلاميّ في البلدة القديمة باتجاه المســـجد الأقصى المبارك، والهدف من هذا النفق الوصل بين هذه القاعات وبين النفق الغربيّ.

• تنفيذ أعمال الحفر في النفق القائم أســـفل حائط الـــبُراق بالقرب من الحائط الغربيّ للمسجد الأقصى المبارك. تســـبّب هذا النفق في إلحاق أضرار إنشائيّة بالمباني الملاصقة له، بما فيها رباط الكرد ومدارس الجاوليّة و المنجكيّة، العثمانيّة و التنكزيّة. ويُعتبر هذا النفـــق من أطول وأهم الأنفاق التي حفرها الإحتلال، والذي تمّ افتتاحه عام 1996. يصل طوله إلى نحو 450 متراً، وارتفاعه إلى مترين ونصف، ويحتوي اليوم على منشآت أخرى: متحف، مطاهر، كنس، عروض.. وغيرها.

• في حزيران 2019 تمّ افتتاح نفق جديد بعمق 720م أسفل مسجد سلوان والمنازل الفلسطينيّة في منطقة ســـلوان، وذلك تحت إشراف سلطة الآثار الإسرائيليّة، لربط المستوطنين غير الشرعيين المقيمين في سلوان بالمسجد الأقصى المبارك، وهو مكملٌ لمشـــاريع الأنفاق الإســـتيطانيّة الواقعة بمحاذاة المســـجد الأقصى، ينطلق من عين ســـلوان ويمتد داخل حي وادي حلوة –حفريات جفعاتي– باتجاه الشـــمال، يخترق أســـفل السور التاريخيّ للبلدة القديمة، ويصل إلى الزاوية الجنوبيّة الغربيّة للمسجد الأقصى، ويتـــمّ الخروج منه عبر فتحة في منطقة القصور الأمويّة الغربيّة وصولاً إلى باب المغاربة.[1]

تهدف ســـلطات الإحتلال من الحفريات والأنفاق إلى طمس وتدمير الآثار الإســـلاميّة والعربيّة التي تشكّل الدليل الحقيقيّ على الحضارة العربيّة والإسلاميّة العريقة في القدس، واستحداث تاريخ عبريّ موهوم عبر ادعاء ربط الموجودات الأثريّة فقط بالفترة التاريخيّة اليهوديّة في القدس. كـــما و أدّت الحفريات إلى تدمير ممنهج لكثير من الآثار فوق الأرض وتحتها، وهدم طبقـــات أثريّة من كلّ الفـــترات العربيّة والإســـلاميّة، وكذلك أحدثت تشققات وهدم في جدران وأرضيات ومباني المسجد الأقصى المبارك، ومباني البلدة القديمة وســـلوان، في محاولة لتهويد محيط المســـجد الأقصى وتغييب المعالم الحضاريّة الإسلاميّة.

(1) الحفريات الإسرائيليّة أسفل القدس والأقصى
https://www.aljazeera.net/news/alquds/2016/8/13

والغاية هي من هذه الحفريات تثبيت السـيطرة الإسرائيليّة عـلى الأرض، ما فوقها وما تحتها، وتحويلها الى منشآت استيطانيّة تهويديّة تخدم المشروع الإستيطانيّ، حيث بات الكثير من الأنفاق يحتـوي على كنس يهوديّة ومزارات توراتيّة تلموديّـة. وتُهدّد هذه الحفريات سـلامة ووحدة البلدة القديمة والمناطق المحيطة بها وباحات المسجد الأقصى، وهي أيضًا تتعارض مع التزامات إسرائيل بصفتها دولة احتلال وفق اتفاقية جنيف الرابعة التي تَحظر تدمير الممتلكات. إضافة إلى ذلك، تنتهك الحفريات الإسرائيليّة قواعد اليونيسكو الداعيّة إلى الحفاظ على التراث والآثار في البلدة القديمة كموقع «تراث عالميّ».

3. مشروع القطار الخفيف

لا يمكن في بلد يقع تحت الإحتلال، تصنيف المنشـآت العامة التي يبنيها الإحتلال ضمن خانة «المشاريع المدنيّة» أو «المرافق العامة»، فكلّ ما ينتج عن هذا الإحتلال هو بالضرورة لخدمة المستوطنين الإسرائيليّين. وفي القدس المحتلة، يدخل مشروع القطار الخفيف ضمن هذه المشـاريع، فمن خلال الاطلاع على تاريخ هذا القطار والخطّة الأوسع التي تشمله، يتضح أنّ المـشروع يخدم الأهداف الإسرائيليّة في تثبيـت الوقائع على الأرض، وإحكام السيطرة على «القدس الموحّدة كعاصمة لدولة الإحتلال».

وضعـت الحكومـة الإسرائيليّـة **مـشروع القطار الخفيـف** في القدس مـن أجل ربط المستوطنات الإسرائيليّة غير الشرعيّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة بالقدس الغربيّة. في المرحلة الأولى ربطَ القطار الخفيف مستوطنات «بيسغات زئيف»، «نيفيه يعقوب» والتلة الفرنسـيّة بالقدس الغربيّة بواسطة الخط الأحمر بمسـافة 14 كيلومترًا و23 محطة، والذي بدأ بناؤه عام 2006، وافتُتِـح في آب 2013. وكجزء من المرحلة الثانية للمشروع، تُخطط الحكومة الإحتلال الإسرائيليّة لتوسيع الخط الأحمر الحالي شمالًا إلى مستوطنة نيفيه يعقوب ومستشفى هداسا عين كارم في القدس الغربيّة بمسافة 21 كيلومترًا، والذي سيخدم نحو 150 ألف مسـافر يوميًا إضافة إلى 9 محطات بتكلفة 4 , 2 مليار شيكل (650 مليون دولار أميركي)، وسينتهي العمل فيه حسب التقديرات عام 2020.[1]

(1) القطار-الخفيف-في-القدس-لتكريس-الإحتلال-وربط-المستوطنات
/https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/12/4

كما ويُخطط لبناء الخطّ الأخضر «خط الجامعة»، على مسافة 4, 22 كيلومترًا، بواقع 37 محطّة، من «جبل المشارف» شرقًا مرورًا بالجامعة العبريّة ومستوطنة التلة الفرنسيّة وسيخدم نحو 200 ألف مسافر يوميًا، بالقرب من بيت المفتي الحاج أمين الحسيني – سابقًا، مرورًا بحرم جامعة «جفعات رام» في القدس الغربيّة، وبذلك يربط بين حرمي «الجامعة العبريّة» في المنطقتين، ومن ثمّ سيمتد نحو الجنوب، مرورًا ببلدة بيت صفافا، ونهايةً بمستوطنة «جيلو»[1]، الحلقة الإستيطانيّة الجنوبيّة حول القدس. أقرّت بلدية الإحتلال في القدس، مسار هذا الخط في حزيران 2016، ونُشِرَت مُناقصات التخطيط له ولبنائه وتشغيله في نيسان 2017.[2]

كما و يتمّ التخطيط أيضًا لبناء الخط الأزرق بطول نحو 20 كم والذي سيصل مستوطنة «راموت» شمال القدس بمستوطنة «جيلو» جنوب المدينة، وسيخدم نحو 250 ألف مسافر يوميًا. ومن المتوقع أن ينتهي العمل بالخطين، الأزرق والأخضر، عام 2025 بتكلفة 12 مليار شيكل (3 مليارات و400 ملايين دولار أميركيّ).[3]

هذا بالإضافة إلى 4 خطوط أخرى ما زالت تنتظر المصادقة النهائيّة من قِبل الحكومة الإسرائيليّة على إنشائها، ليصل بذلك عدد خطوط القطار الخفيف إلى 7 خطوط. كما و تشمل خطة حكومة الإحتلال دعم خطوط القطارات هذه، بنظام مطوّر من خطوط الحافلات التي تضمن تغطية كاملة ومكثفة على مدار الساعة لجميع مناطق مستوطنات القدس المحتلة.

ولكون مشروع القطار الخفيف مخالفًا للقانون الإنسانيّ الدوليّ وقرارات جامعة الدول العربيّة، قررت الشركة الفرنسية «ألستوم» (Alstom) الإنسحاب من المشروع في أيار 2019، والذي يأتي بعد انسحاب سابق لشركة «سيسترا» (Systra) في حزيران عام 2018.[4]. سوف يكون للقطار الخفيف في القدس أثارهُ المدمّرة على حياة السكان

(1) كلّ المستوطنات الإسرائيليّة التي ذُكِرت غير قانونيّة وتقع داخل وحول القدس المحتلة

(2) /قطار-القدس-الخفيف-ما-تخفيه-المرحلة/https://metras.co

(3) بلديّة الإحتلال تصادق على القطار الخفيف الموصل ما بين مستوطناتها
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/01/28/858356.html

(4) انسحاب شركة «ألستوم» الفرنسيّة من مشروع القطار الخفيف في القدس
https://www.fidh.org/ar/

الفلســطينين، لاســيّما وأنّ القدس الشرقيّة المتروبوليّة قد عملت تاريخيًا على إنتاج حوالي 35 % من نشــاط الإقتصاد الفلســطينيّ، كما أنّها تُمثّل المركز الإنسانيّ والروحيّ والثقافي للحياة الفلســطينيّة. وفي المقابل ســيُعزّز القطار الخفيف الإســتيطان الإسرائيليّ داخل وحول القدس الشرقيّة، وبذلك سيخنق القسم الفلســطينيّ من المدينة، ويفصل أحياءه عن بعضها، ويعمّق انفصال القدس الشرقيّة الفلسطينيّة عن باقي الضفة الغربيّة.

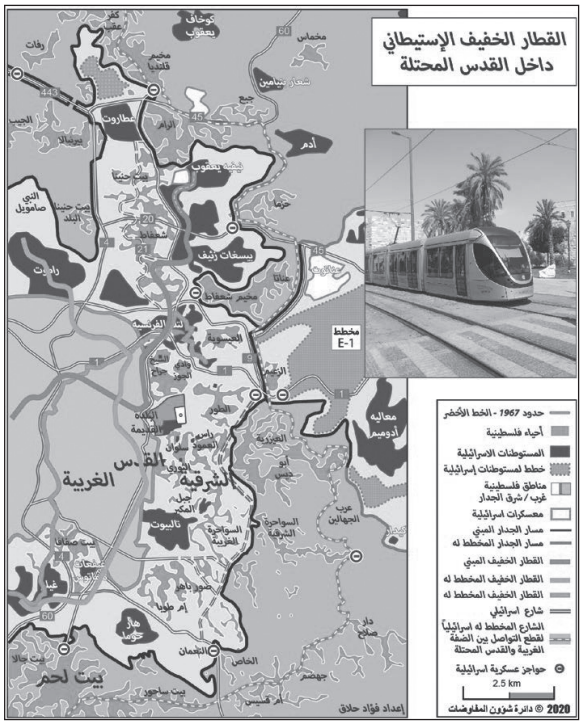

4. مشروع شارع الطوق

وكما هي حال جدار الضم الذي ســيفصل القدس طبيعيًا ووظيفيًا عن باقي مدن وقرى الضفة الغربيّة المحتلة، فإنّ شارع الطوق سيعمل مع امتداداته على الفصل الفعليّ للأحياء الفلسطينيّة داخل القدس المحتلة عن بعضها البعض، ممّا سيؤدّي بالتّالي إلى التعطيل التام لنســيج حياة أكثر من 363,000 فلســطينيّ في القدس وتهديد امكانيات النمو الحضريّ والتطور الإقتصاديّ وترابط الدولة الفلسطينيّة.

يتألف مشروع شــارع الطوق الذي تقوم إسرائيل حاليًا ببنائه من قسمين رئيسيين: شارع شرقي وغربي مع ثلاث امتدادات في الجنوب عند مســتوطنة هار حوما، وشارع رقم 9 في

الوسط عند حي شعفاط، وشارع رقم 45 في الشمال عند حاجز قلنديا. كما و يخترق شارع رقم 20 في حي بيت حنينا، ويستمر نحو الشرق في المنطقة ما بين مستوطنة بيسغات زئيف وحزما، حيث يتصل بشـــارع الطوق الشرقيّ الجديد أو شارع الإبرتهايد «4370» والذي أفتتح في أوائل عام 2019 حول عناتا والزعيم.[1]

وقد اكتملت الآن أقســـام شارع الطوق كافة، باســـتثناء قسم من شارعي الطوق الشرقيّ والأمريكيّ الذي يمتد من الأحياء الفلســـطينيّة: الزعيـــم، جبل الزيتون في الطور، رأس العامود، السواحرة الغربيّة، القنبر، الشيخ سعد.. وإلى صور باهر. يبلغ طول هذا القسم من الشارع 5, 11 كيلومتر. ولأنّه يخترق العديد من الأحياء الفلسطينيّة المكتظة بالسكان، سوف يتطلّب إنشاؤه حفر ثلاثة أنفاق وبناء خمسة جسور[2]. ومن أجل إتمام هذا المشروع الضخـــم، تنوي إسرائيل مصـــادرة 1200 دونم مـــن الأرض الفلســـطينيّة ذات الملكيّة الخاصة وهدم العديد من المنازل الفلســـطينيّة. في المرحلة الأولى تنوي سلطات الإحتلال الإسرائيليّة بناء المقطع الجنوبي الشرقي لشارعي الطوق و الأمريكي، حيث رصدت بلدية الإحتلال وســـلطة النقل مبلغ 170 مليون دولار أمريكي لتنفيذ مقطع الشارع الأميركي وحده بعرض 32 مترًا حسب المخطط من شارع الطوق، كما وستُقدِم آليات الإحتلال على هدم 57 منزلًا تأوي نحو أربع مائة مقدسيّ فلسطينيّ ما بين أطفال وبالغين، لإكمال مقطع الشارع الأميركيّ بجبل المكبر.[3]

يتقاطع شارع الطوق الشرقيّ في الشرق مع كلٍّ من الطريق رقم (1) و(45) و(9)، وبذلك تُضمن الســـيطرة الإسرائيليّة على كافة المفارق الرئيســـيّة للطرق التي تربط شمال الضفة الغربيّة بجنوبها. الأهم من ذلك أنّ شـــارع الطوق الشرقيّ ســـوف يسمح للمستوطنين الإسرائيليّين مـــن معاليه أدوميم ومخطط الـ (E – 1) والمســـتوطنات الأخرى المجاورة،

(1) Israel opens segregated West Bank highway near Jerusalem :https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5444712,00.html

(2) «شارع الطوق»... أبرتهايد جديد نحو التوسّع الاستيطانيّ في القدس:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/1/10

(3) مئات المقدسيين مهددون بالتشريد لإقامة شارع استيطانيّ:
https://www.aljazeera.net/news/alquds/2017/2/18

بالعبور إلى القدس الغربيّة بصورة أكثر سهولة من الشرق والشمال والجنوب، ممّا سيتيح بالتالي جذب المزيد من المستوطنين للعيش في هذه المستوطنات.

أمّا في القسم الشماليّ فقد تمّ الإنهاء من العمل على مفرق جبع. والآن يتمّ العمل على شارع الطوق في منطقة قلنديا وتوسيع الحاجز العسكريّ لتسهيل حركة وصول المستوطنين الإسرائيليّين في مستوطنات البنيامين شمال شرق رام الله إلى القدس المحتلة، وذلك عن طريق فتح شارع الكسارات الجديد الذي سيربط مستوطنة كوخاف يعقوب بدوار الفواكه في الرام وبناءِ نفق مفتوح موازٍ لجدار الضمّ والتوسع عند حاجز قلنديا، وربط مستوطنات البنيامين شمال شرق رام الله بمنطقة عطروت الصناعيّة ومن ثم ربطها بشارع رقم (4) الذي هو جزء من شارع الطوق الغربيّ.

أيضًا، ومن أجل زيادة الروابط الإستيطانيّة مع القدس وشارع الطوق في الجنوب، أكملت إسرائيل مؤخرًا بناء شارع يخترق بيت صفافا لربط مستوطنين عتصويين بالقدس الغربيّة وشارع الطوق. كما وتنوي سلطات الإحتلال الإسرائيليّة شقّ نفقين جديدن موازيين لتلك القائمة حاليًا، الأول منهما بطول 270 مترٍ، والثاني بطول 900 مترٍ، ويربط بينهما جسر طويل مرتفع في منطقة بئرعونة، هذا فضلًا عن توسيع شارع الأنفاق على حساب أراضي بيت جالا.[1]

وكما هي حال معظم أعمال البناء الإسرائيليّ في الأرض الفلسطينيّة المحتلة، تسعى الحكومة الإسرائيليّة من خلال بناء شارع الطوق إلى تأسيس البنية التحتيّة التي ستُمكّنها من تحقيق التوسيع الضخم لمستوطناتها غير القانونيّة، من دون إيلاء أيّ اهتمام يُذكر لتأثيرها على المجتمعات الفلسطينيّة وترابط الدولة الفلسطينيّة المحتلة.

تضمن سلطات الإحتلال الإسرائيليّة من خلال شارع الطوق وتفرعاته وتقاطعاته، السيطرة الإسرائيليّة على المفارق الرئيسيّة كافة للطرق التي تربط شمال الضفة الغربيّة بجنوبها. الأهم من ذلك، وكما ذكرنا آنفًا، أنّ شارع الطوق سوف يسمح للمستوطنين الإسرائيليّين من معاليه أدوميم وبنيامين والجفعون و العصتيون والمستوطنات الأخرى

(1) شارع (4) في بيت صفافا: ثعبان إسمنتي سيبتلع المساحات الخضراء في القرية
https://www.maan-ctr.org/magazine/Archive/Issue52/topic4.php

المجاورة، بالعبور إلى القدس الغربيّة بصورة أكثر سهولة من الشرق والشمال والجنوب، وبالتالي جذب المزيد من المستوطنين للعيش في هذه المستوطنات. كما وستربط شبكة الطرق الجديدة هذه المناطق الإستيطانيّة ببعضها وبالقدس الغربيّة، بينما تعمل على فصل وتفتيت الأحياء الفلسطينيّة والتواصل الحضريّ للقدس المحتلة، وبذلك ستجعل نشوء عاصمة فلسطينيّة في مدينة القدس أمرًا صعبًا.

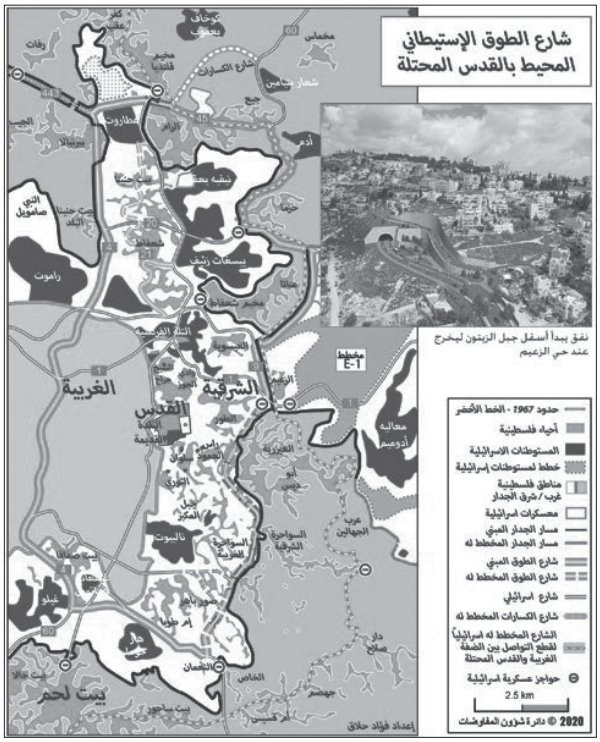

الخلاصة

إنّ الرؤية الفلسطينيّة للقدس متجذّرةٌ ومتأصلة في عمق الروابط والأواصر التاريخيّة والإنسانيّة والثقافيّة والإجتماعيّة والدينيّة والإقتصاديّة التي تمتدّ على مدى قرون طويلة من الزمن مع مدينتهم المقدسة. وإنّ المشروع التهويديّ الإستيطانيّ والتخطيط المكانيّ لمدينة القدس هو محاولة خطرة أعدَّها بعناية المستوطنون واليمين الإسرائيليّ لمنع إعداد مشاريع سلام مستقبليّة وإمكانيّة تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. هذا وتجدر الإشارة هنا، وبصرف النظر عن المخططات التمييزيّة والعنصريّة التي ينفِّذها المستوطنون واليمين الإسرائيليّ في مدينة القدس، إلى إنّ النظام الحالي الذي يستهدف المحافظة على

التفوق الســكانيّ اليهوديّ فيها، يفتقر إلى الإستقرار والإستدامة في آن واحد، لاسيّما وأنّ عدد الســكان الفلسطينين من المقيمين في القدس، قد وصل حتى عام 2020 إلى 39 %[1] من مجمل عدد ســكان المدينة. ممّا يعني أنّه، وعلى المدى البعيد، لن يتمكن المســتوطنون واليمين الإسرائيليّ من تغيير طابع القدس المحتلة بالشــكل الجوهريّ.. ولكن المؤكد أنّ ذلك هو القصد والهدف اللذان يستحيل التغاضي عنهما.

لا شــكّ بأنّ المخططات الإسرائيليّة الهادفة إلى طمس الهويّة الفلســطينيّة العربيّة مستمرة ولأســباب عدة، ومن أهمها غياب الشرعيّة والمسؤوليّة الدوليّة. إنّ عدم مُساءَلة إسرائيل القوة القائمة بالإحتلال قد شــجع وبلا شــكّ توغلها وتماديها غــير القانوني أصلًا. لقد طالب الشعب الفلسطينيّ مرارًا وتكرارًا، و عبر قيادة منظمة التحرير الفلسطينيّة، المجتمع الدوليّ بلجمِ سياسات الإحتلال وتوفير حماية دوليّة تضمن حقوقه والتي هي غير قابلة لتصرف. ورغم التحديات والسياسات الهادفة لإفراغ مدينة القدس من سكانها الإصلين إلّا أنّ المقدسيّين مســتمرون في مواجهة قوة الإحتلال. حيث ســطّر ويُسطِّر المقدسيّون الصامدون والمرابطون على أرضهم أروع أمثلة الصمود والتحدّي.

(1) https://www.jadaliyya.com/Details/32929